PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**2-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**New Transport Sector Standards to Raise the Investment and Energy Consumption Efficiency**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

الدول المنتجة للنفط بدأت اعتمادها بعد الدول المستهلكة له

معايير جديدة في قطاع النقل لرفع كفاءة الاستثمار واستهلاك الطاقة

□ الشارقة – «الحياة»

■ تسعى دول العالم الى إيجاد الحلول الجذرية لقطاع النقل، الذي يُعتبر المحرك الرئيس للقطاعات الاقتصادية على مستوى العالم. وتستمر الاستثمارات في البنى التحتية من طرق وسكك حديد وجسور ومطارات وموانئ، بهدف تقريب المسافات ورفع وتيرة النشاط الاقتصادي والتواصل بين دول العالم. واعتبرت شركة «نفط الهلال» في تقرير أسبوعي، أن القطاع «أثبت قدرته على تنشيط العلاقات التجارية بين دول العالم، وكان له دور مباشر في سرعة تعافي الاقتصادات المتضررة بفعل تداعيات أزمة المال العالمية». ولاحظت أن الاستثمارات «تركزت أخيراً في قطاعات النقل لما تعد به من عائدات مرتفعة».

ويتزامن ذلك مع «النشاط الملحوظ الذي يسجله قطاع السياحة والضيافة حول العالم، إذ تشير معلومات منظمة السياحة العالمية إلى أن حركة السياحة حول العالم تصل إلى نحو ٥٠٠ مليون سائح بين أيار (مايو) وآب (أغسطس) من العام الحالي بنمو نسبته ٤,٣ في المئة». ورأى التقرير أن ذلك «يعكس حجم الاستثمارات الحالية والمطلوبة والخطط المقابلة لرفع كفاءة الاستهلاك وخفض الانبعاثات».

وبات مؤكداً «استمرار الاستثمارات في قطاعات النقل حول العالم على مستوى وسائل النقل وكفاءتها، في حين تتجه دول كثيرة سواء كانت منتجة أو مستهلكة لمصادر الطاقة إلى رفع معايير الكفاءة لوسائل النقل لديها، إضافة إلى فرض معايير ومواصفات محلية تتناسب مع الخطط المحلية المتصلة برفع كفاءة استهلاك الطاقة الكلية وخفض الانبعاثات، على شركات تصنيع السيارات، ما يساعد في خفض الاستهلاك». ويأتي ذلك في ظل «ازدياد حجم استهلاك قطاع النقل في دول العالم عموماً ودول المنطقة خصوصاً».

وأكد التقرير أن الجهود لرفع كفاءة استهلاك الطاقة في دول المنطقة «ستتواصل مع الأخذ في الاعتبار اتساع خطط خفض الاستهلاك ورفع كفاءته لتشمل الدول المنتجة للنفط، بعدما كانت محصورة بالدول المستهلكة فقط خلال الفترة الماضية وعند مستويات مرتفعة في الأسعار».

وأوضح أن «الاتجاهات الحالية لا تتصل بخفض الأعباء المالية على الموازنات الحكومية عند المستوى الحالي من الأسعار بقدر ما تتعلق برفع كفاءة الاقتصاد الوطني في الدول الغنية والفقيرة، وبدء اختبار معايير الاستدامة وتنويع مصادر الدخل في شكل فعلي، بعيداً من التوجيه والدعم الحكوميين للقطاعات الاقتصادية الرئيسة». وتوقع أن تحقق الدول المنتجة للنفط «نجاحاً في هذا المجال لما تتمتع به من قوة ومرونة في إدارة اقتصاداتها ومن إمكانات وموارد».

وعن أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز، بدأت شركة «دانة غاز» في الإمارات حفر بئر «بلسم – ٢» في إطار رخصة تطوير «حقل بلسم» في منطقة الامتياز البرية في دلتا النيل. وستكون البئر الأولى الأفقية لـ «دانة غاز»، وإحدى الآبار الأفقية البريّة القليلة جداً التي حُفرت في دلتا النيل حتى الآن. ويُتوقع أن يستغرق حفر البئر الأفقية وإنجازها بالكامل نحو أربعة أشهر.

وتُعتبر «بلسم- ٢» البئر الأولى ضمن خطة تشمل ٣٠ بئراً جديدة إضافة الى تنشيط عدد كبير من الآبار الحالية في السنوات الثلاث المقبلة، عملاً باتفاق زيادة إنتاج الغاز الذي وقعته الشركة مع الحكومة المصرية ويتيح لـ «دانة غاز» بيع كمية الغاز الناتجة عن الاتفاق من حصة الحكومة المصرية من إنتاج المكثفات باسعار السوق العالمية. ومن شأن الاتفاق أن يساهم بفعالية في تسديد المستحقات المتأخرة للشركة لدى الحكومة المصرية بحلول نهاية عام ٢٠١٨، في حال عدم قيام الحكومة المصرية بالإعلان عن أية دفعات لقطاع النفط والغاز.

في العراق، حصلت وزارة النفط على موافقة بتأسيس شركة جديدة باسم «نفط واسط» لاستخراج النفط الخام لمواكبة الزيادات الحاصلة في إنتاج النفط الخام، بعد الإفساح في المجال للشركات الأجنبية للعمل بعد عام ٢٠٠٨ في مجال تطوير الحقول النفطية العراقية. ويهدف ذلك إلى الوصول لسقف يتجاوز ٦ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ في محافظة واسط. وجاء هذا القرار بعدما سجلت مستويات إنتاج النفط الخام في حقول المحافظة مستويات تتجاوز ١٧٥ ألف برميل يومياً. كما تخطط المحافظة لإنشاء مصفاة للتكرير فضلاً عن مشاريع خطوط أنابيب لنقل الغاز من الحقول النفطية، إلى محطة كهرباء الزبيدية العملاقة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وأعلنت شركة «أنتون أويل غروب» الصينية لخدمات مشاريع الحقول النفطية، فوزها بعقد ثانوي لإكمال خدمات المشاريع في حقول النفط الجنوبية للعراق بقيمة ١٤٠ مليون دولار. وسيغطي العقد الأعمال التقنية وإكمال الخدمات لحفر أكثر من ١٦٠ بئراً نفطية مع خدمات التنظيف الحامضي لأكثر من ٦٠ بئراً.

وتوقعت الشركة الشروع بخدمات المشروع في النصف الأول من عام ٢٠١٦، على أن يمتد ثلاث سنوات. وكانت شركة النفط الروسية «لوك أويل» أعلنت في التاسع من تموز (يوليو) الماضي، موافقة الحكومة العراقية على عقد حفر في مشروع يُنفّذ في حقل غرب «القرنة – ٢ « النفطي.

PRESS CLIPPING SHEET